

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والاكتتاب عليها

تشمل المعالجة المحاسبية لأسناد القرض كل من العمليات المتعلقة بالإصدار والاكتتاب وسداد القيمة.

أولاً: إصدار سندات القرض بالقيمة الاسمية:

(1) إصدار السندات والاكتتاب بها وتسديد قيمتها بالكامل:

عندما تكون الشركة بحاجة إلى سيولة نقدية كبيرة تلجأ إلى إصدار السندات وتشتترط سداد قيمتها دفعة واحدة فيجعل حساب حملة السندات مدينياً بالقيود مقابل دائنية حساب قرض السندات، وعند الاكتتاب والسداد يجعل حساب المصرف بالطرف المدين مقابل دائنية حساب حملة السندات كالآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من /د/ حملة السندات إلى /د/ قرض السندات إصدار سند بقيمة اسمية	xxx	Xxx
	من /د/ المصرف إلى /د/ حملة السندات الاكتتاب وسداد قيمة سندات القرض	xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

مثال:

بتاريخ 2012/1/1 أصدرت شركة مساهمة 1000 سند 6% القيمة الاسمية للسند 2000 وطرحتها للاكتتاب العام خلال مدة تنتهي بتاريخ 2012/3/15، وقد تم الاكتتاب بالسندات جميعها وسددت قيمتها دفعة واحدة. **المطلوب:** - تسجيل القيود اللازمة لقرض السندات - إعداد قائمة الميزانية الختامية

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ حملة السندات إلى د/ قرض السندات إصدار 1000 سند بقيمة اسمية 2000 للسند	2000000	2000000
	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات الاكتتاب وسداد قيمة سندات القرض	2000000	2000000

الميزانية بتاريخ 2011/1/1

رأس المال		أصول ثابتة	
أرباح محتجزة		أصول متداولة	
قرض السندات 6%	2000000	المصرف	2000000

محاسبة شركات (2)

2) إصدار السندات بالقيمة الاسمية والاكتتاب عليها بالكامل وسداد القيمة على أقساط:

على الرغم من أنه لا يجوز ذلك وفق قانون الشركات السوري، إلا أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار ما هو مطبق في بعض الدول، فقد ترغب الشركات بتقسيم قيمة السند عندما تكون حاجتها للسيولة النقدية غير ملحة، أو عندما ترغب شركة بتمويل تدريجي لأحد مشاريعها على فترات طويلة، وقد يكون نوع من التشجيع على الاستثمار في سندات الشركة. فعند إصدار الأسهم وطرحها على الاكتتاب مثلاً على ثلاثة أقساط، يُجعل حساب حملة السندات مقسماً لأقساط وفق الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين د/ حملة السندات قسط اكتتاب د/ حملة السندات قسط تخصيص د/ حملة السندات قسط ثالث إلى د/ قرض السندات إصدار سند بقيمة اسمية وطرحها للاكتتاب على أقساط	xxx	Xxx
	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات قسط اكتتاب سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	Xxx	Xxx
	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات قسط تخصيص سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

	من د/ المصرف	Xxx
	إلى د/ حملة السندات قسط ثالث	xxx
	سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	

مثال:

بتاريخ 5/15/ 2012 أصدرت شركة مساهمة 2500 سند القيمة الاسمية للسند 2000 وطرحتها للاكتتاب العام على ثلاثة أقساط كآتي:

1000 ل.س قسط الاكتتاب بتاريخ 6/15/ 2012، 600 ل.س قسط التخصيص بتاريخ 9/1/ 2012/، 400 ل.س قسط ثالث بتاريخ 10/11/2012، وقد تم الاكتتاب بجميع السندات المصدرة، وسددت الأقساط في مواعيدها. **المطلوب:** تسجيل القيود اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
5/15	من المذكورين		
	د/ حملة السندات قسط اكتتاب		2500000
	د/ حملة السندات قسط تخصيص		1500000
	د/ حملة السندات قسط ثالث		1000000
	إلى د/ قرض السندات	5000000	
	إصدار 2500 سند بقيمة اسمية 2000 وطرحها للاكتتاب على ثلاثة أقساط		
6/15	من د/ المصرف		2500000
	إلى د/ حملة السندات قسط اكتتاب	2500000	
	سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب		

محاسبة شركات (2)

9/1	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات قسط تخصيص سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	1500000	1500000
11/10	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات قسط ثالث سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	1000000	1000000

(3) إصدار أسناد القرض بالقيمة الاسمية والاكتتاب بأقل من السندات المصدرة:

إذا تم الاكتتاب بأقل من السندات المصدرة يمكن للشركة أن تكتفي بقيمة السندات المكتتب بها وإلغاء السندات المصدرة وغير المكتتب عليها بقيد عكسي لقيد الإصدار.

مثال:

بتاريخ 2012/2/1 أصدرت شركة 6000 سند بقيمة اسمية للسند 500 ل. س تسدد دفعة واحدة عند الاكتتاب بتاريخ 2012/3/1 , وتم الاكتتاب على 5000 سند وسددت قيمتها نقداً، وبتاريخ 2012/4/1 قرر مجلس الإدارة إلغاء الأسناد غير المكتتب عليها والاكتفاء بما اكتتب فيه.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة.

الحل:

/2/1	من د/ حملة السندات إلى د/ قرض السندات إصدار 6000 سند بقيمة اسمية 500 للسند وطرحها للاكتتاب العام	3000000	3000000
------	---	---------	---------

محاسبة شركات (2)

2500000	من د/ المصرف	3/1
2500000	إلى د/ حملة السندات الاكتتاب ب5000 سند وسداد قيمتها	
500000	من د/ قرض السندات	4/1
500000	إلى د/ حملة السندات إلغاء 1000 سند لعدم الحاجة اليها	

4) إصدار أسناد القرض بالقيمة الاسمية والاكتتاب بأكثر من السندات المصدرة:

هنا يجب إجراء التخصيص النسبي للسندات إذ يتم إلغاء عدد منها ويقبل الباقي لجميع المكتتبين، وتعاد المبالغ الزائدة المسددة إلى أصحابها، وذلك وفق الآتي:

نسبة التخصيص = عدد السندات المصدرة / عدد السندات المكتتب بها

ويعد المتمم الحسابي لتلك النسبة مساوياً لنسبة الإلغاء

مثال:

بتاريخ 2010/4/1 أصدرت شركة 5000 سند بقيمة اسمية للسند 100 ل. س تسدد دفعة واحدة بتاريخ 2010/5/1، وتم الاكتتاب على 6000 سند وسددت قيمتها نقداً، وبتاريخ 2010 /5/15 أجرى مجلس الإدارة التخصيص النسبي بين المكتتبين وأعيدت المبالغ إلى أصحابها.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة وتحديد نسبة التخصيص ونسبة الإلغاء.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
4/1	من د/ حملة السندات إلى د/ قرض السندات إصدار 5000 سند وطرحها للاكتتاب العام	500000	500000
5/1	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات سداد المكتتبين	600000	600000
	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف إلغاء 1000 سند وإعادة المبالغ لأصحابها	100000	100000

نسبة التخصيص = $6000/5000 = 6/5$ بمعنى أن كل مكتتب بستة سندات تخصص له

خمسة ويلغى واحد. نسبة الإلغاء = $6/5 - 1 = 6/1$

ثانياً: إصدار أسناد القرض بعلاوة إصدار:

إن علاوة إصدار السندات هي الفرق بين سعر إصدار السند وقيمه الاسمية، وتلجأ الشركات إلى إصدار السندات بعلاوة إصدار عندما يكون معدل الفائدة على هذه السندات أعلى من المعدل السائد في سوق الأوراق المالية، ويتم سداد علاوة الإصدار عند الاكتتاب بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسند. ويتم توزيع علاوة إصدار السندات خلال مدة القرض بنسبة ما تستفيد كل سنة من هذه العلاوة وإجراء التسوية اللازمة في حساب فائدة السندات كما سنجد لاحقاً عند دراسة فائدة قرض السندات، ويظهر الرصيد المتبقي من علاوة إصدار السندات في نهاية كل عام في جانب الخصوم في ميزانية الشركة.